

«الآفاق الاقتصادية.. وأولويات دول «التعاون»

الكاتب



علي توفيق الصادق

*د. علي توفيق الصادق

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي من 3.5% في عام 2022 إلى 3.0% في عام 2023. تساهم العديد من العوامل الدورية والهيكلية في التباطؤ، بما في ذلك تشديد السياسة النقدية، ومحدودية الاحتياطات المالية اللازمة لاستيعاب الصدمات وتخفيف مستويات الديون المرتفعة. أما إنتاج النفط، الذي يعتمد على قرارات «أوبك+»، فيتوقع أن يكون ضعيفاً على المدى القريب. فوائض الحساب الجاري مرتفعة. ولا تزال أرصدة المالية العامة في صحة جيدة، مدعومة بالإصلاحات المالية وارتفاع أسعار النفط. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض العجز الأولي غير النفطي إلى 24% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2028 مع ارتفاع الإيرادات غير النفطية مما يعكس إصلاحات مالية وهيكلية مستدامة واحتواء النفقات.

في ظل تراجع نمو الاقتصاد العالمي، لا يزال زخم النمو غير النفطي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي قوياً، مدفوعاً بارتفاع الطلب المحلي، وزيادة إجمالي تدفقات رأس المال، وتنفيذ الإصلاحات. ينبغي تنفيذ حزمة شاملة من السياسات للاستجابة للصدمات على المدى القريب وعدم اليقين والتصدي بحزم للتحديات المتوسطة والطويلة الأجل:

على المدى المتوسط، ينبغي لدول مجلس التعاون الخليجي أن تواصل السعي إلى ضبط أوضاع المالية العامة بشكل.1. متسق مع ضمان المساواة بين الأجيال والاستدامة. جهود تعبئة الإيرادات غير النفطية، والإلغاء التدريجي لدعم الطاقة، وترشيدها ومن شأن ذلك أن يساعد في زيادة كفاءتها، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي. ومن شأن تطبيق وإنفاذ قواعد مالية موثوقة أن يساعد في الحد من هذه الظاهرة ومسايرة التقلبات الدورية للإنفاق

إطار متكامل لإدارة الأصول والخصوم وتعزيز المالية العامة 1.

ومن شأن الشفافية أن تعزز مصداقية الإطار المالي المتوسط الأجل وتساعد في تخفيف المخاطر.

2. هناك حاجة إلى استمرار إصلاحات القطاع المالي لدعم النمو والاستقرار. إن القطاع المالي سليم، مدعوماً بالجهود المستمرة التي ينبغي متابعتها لتعميق القطاع المالي والصناعي

ينبغي للسياسات الهيكلية أن تستمر في التركيز على تنويع الاقتصادات بعيداً عن السياسة الهيدروكربونية. تهدف 3. جهود الإصلاح إلى مواصلة تعزيز لوائح سوق المنتجات والعمل وسوف تعمل الأسواق والحوكمة على تحفيز النمو، وكذلك الاستثمارات الفعالة في المجالين الرقمي والأخضر

مبادرات لتسريع التحول ودعم تحول الطاقة

وينبغي للسياسة الصناعية معايرتها بعناية وألا تكون بديلاً للإصلاحات الهيكلية مع التقليل إلى أدنى حد من الإصلاحات ذات الصلة. ومن شأن التكامل الإقليمي والعالمي أن يساعد على توسيع الأسواق وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق نمو التجارة، وبالتالي دعم جهود التنويع

4. أسواق المال؛ وتعزيز الأطر التحوطية والتنظيمية الكلية؛ ضمان فعالية الإشراف على القطاع المالي، بما في ذلك الأنشطة الرقمية وأنشطة التكنولوجيا المالية؛ تعزيز التمويل المستدام؛ وتنفيذ التدابير اللازمة لتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

على المدى القريب، ينبغي أن تظل السياسة المالية حكيمة، مع تجنب الإنفاق والاستخدام المسير للدورة الاقتصادية. استخدام المكاسب غير المتوقعة من ارتفاع أسعار النفط لإعادة بناء الاحتياطات. ويمكن للتدابير المالية المستهدفة والمؤقتة أن تفعل ذلك. ويتم اتخاذها للاستجابة للصدمات، إذا حدثت ومتى حدثت. أما السياسة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي فينبغي أن تستمر في متابعة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وأن يكون مصحوباً بمراقبة وثيقة

مستشار اقتصادي*